ليبنوا استمراراً تاريخياً لبني اسرائيل ليكون لهم شيء يسمى حقوق بني اسرائيل، وذلك اكانت أرض بني اسرائيل اصلاً في فلسطين او في غير فلسطين» (ص ١٣). «الحقوق التاريخية للشعوب تزول بزوالها» (الصفحة نفسها)

ولاقامة البرهان على ما ذهب اليه، قام الصليبي برحلات بحثية خاصة الى الاماكن والمدن والقرى التي وردت اسماؤها في التوراة. وعمل على المقابلة اللغوية بين هذه الاسماء و [كما وردت مضبوطة في التوراة بالحرف العبري] وبين اسماء واماكن تاريخية او حالية في جنوب الاردن وفي بلاد عسير] مأخوذة اما عن قدامى الجغرافيين، وعلى رأسهم الحسن الهمداني، صاحب "صفة جزيرة العرب". وياقوت الحموي صاحب "معجم البلدان"، او عن المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية، الذي بدأ في الظهور العام ١٩٧٧، وقد قام بجمعه عدد من العلماء السعوديين. [منهم] حمد الجاسر ومحمد العقيلي وعبدالله بن خميس وعلي بن صالح السلوكي الزهراني. اضف الى ذلك "معجم الحجاز" و"معجم قبائل الحجاز" اللذين صنفهما، المقدم عاتق بن غيث البلادي، و"معجم قبائل المملكة العربية السعودية" الذي صنفه الشيخ حمد الجاسر» (ص ١٣ ـ ١٤). «ومصادر اخرى قيمة في هذا المجال.

ولم يعتمد المؤلف على المقارنة وحدها، فهي لا تكفي لاثبات ما يريد قوله. وعلى الباحث، في مثل هذه الحالة، ان يأخذ في عين الاعتبار، المسائل المتعلقة بالطبوغرافيا والجيولوجيا والمعادن والمياه والحيوانات والنباتات. وهو ما فعله الكاتب، الذي اورد مثالاً لمنهجه هذا يتعلق ببلدتي «سدوم» و«عمورة» التاريخيتين. يقول الصليبي: «[ان] البرهان القاطع على ان سدوم وعمورة لم تكونا بلدتين قديمتين على شاطئ البحر الميت في فلسطين، هو عدم وجود اثر لبراكين قديمة هناك. [ذلك ان] النار التي اخربت (سدوم وعمورة) على ما تقوله التوراة، كانت ولا بد ناراً بركانية. فاذا وجد الباحث [هاتين البلدتين] بالاسم في غرب شبه الجزيرة العربية، فان عليه ان يتأكد من وجود بركان، او آثار بركانية بالقرب من المكان» (ص ٦٥ ـ ٦٦).

تطبيقاً لهذا المنهاج، يقدم د. الصليبي في الفصل الرقم ٣ من كتابه الذي بين أيدينا تلخيصاً مكثفاً لجغرافية ارض عسير، التي هي ارض التوراة العبرية، كما يقول. ومن خلاله قدم مسحاً طبوغرافياً للمنطقة، واتى على مظاهرها الطبيعية الرئيسة، وتضمن ذكراً لاهم منتجاتها الزراعية وثرواتها الطبيعية. وكان ذلك مقدمة لتتأكد من طبيعة المنطقة التي افترضها المؤلف «ارض التوراة القديمة» ومدى صحة مطابقتها لها. وفي هذا المجال، ترك الصليبي مناقشة الجانب التاريخي للتوراة ومدى صحته، واعتبره امراً مسلماً به، وركز، من البداية، صحة جغرافية التوراة التي جرى اعتمادها عبر آلاف السنين، واخذ على عاتقه مناقشتها في ضوء الافتراضات التي وضعها واعتماداً على ادواته البحثية الكثيرة.

قبل ان يبدأ في سرد براهينه على مدى الدقة في مطابقة جغرافية التوراة العبرية لجغرافية غرب شبه الجزيرة العربية، يحاول الصليبي ايجاد البرهان على مدى ضعف مطابقة تلك الجغرافيا لجغرافية فلسطين اولاً. ويورد في هذا المجال مثالاً واحداً ـ للتدليل ليس الا ـ على بلدة جرار (جُرُر في النص التوراتي العبري) التي يفترض «انها ازدهرت في القدم في جوار [مدينة] غزة بساحل فلسطين، في موقع غير بعيد عن بئر السبع» (ص ٨٥) ليصل الى استنتاج ينفي، كلية، وجود مثل هذه البلدة التوراتية، بينما يثبت وجودها في المنطقة الجغرافية الاخرى، اي في غرب جزيرة العرب، حيث يوجد اكثر من «جرر» في عسير «القرارة. قرب خميس مشيط» المذكورة في سفر التكوين ٢٠ و ٢٦. وفي اخبار الايام الثاني ١٤، و(غرار والجرار، وغرار والقرارة بين جبل بني مالك وسراة بألأحمر) وهي المذكورة في سفر التكوين ١٠. وفي الحالتين يورد الصليبي كلاً من هاتين التسميتين مقروناً بمواقع اخرى قريبة جرى التحقق من صحة وجودها في تلك المناطق. لكنه يميل الى جرر ثالثة من «جررات» عديدة هناك. على ان الاهم من ذلك كله والذي يشدد عليه المؤلف يبقى عدم وجود اي اثر لجرر التي ذكرت التوراة القديمة انها تقع في جوار غزة على الساحل الفلسطيني.

بعد هذا العرض المركز للمفاهيم، التي تشكل في مجموعها نظرية الكتاب واغراضه في «توضيح غوامض التاريخ التوراتي»، سنحاول التعرف، بمنحى تطبيقي، على البراهين الاساسية لما ذهب اليه